# نهر جنوبي نابلس من أعمال مقاولتين محليتين تعيد جدّ د ركامها وتحوّلها إلى مكبّ عشوائي للنفايات

( محرّر الشؤون المحلية في الجريدة )

نابلس ٥ آذار: أعادت مقاولتان محليتان تشغيل آليات ثقيلة في مجرى نهر جنوبي نابلس، بعد توقف دام نحو 14 شهرا، لكن أعمالهما لم تتجه إلى تنظيف النهر من النفايات المتراكمة فيه، بل إلى ردم أجزاء واسعة منه بالركام والأتربة، بحسب ما أكده شهود عيان وناشطون بيئيون في المنطقة.

وقال المواطن عبد الرحيم أبو سمرة، الذي يسكن على بعد نحو 200 متر من ضفة النهر: «كنا نأمل أن يعيدوا للنهر مجراه ويزيلوا عنه أكوام القمامة التي تراكمت فيه على مدى سنوات، لكننا فوجئنا بالجرافات تدفن الأشجار والحجارة تحت طبقات من التراب، وكأنهم يريدون إخفاء الجريمة بدل معالجتها».

وبحسب شهادات جمعت خلال يومين من المتابعة الميدانية، بدأت الأعمال في مطلع شهر شباط الماضي، وشملت مقطعا يمتد على طول نحو 1.2 كيلومتر قرب قرية عسكر الجديدة. وشوهد عشرات الشاحنات وهي تفرغ حمولاتها من مخلفات البناء والأتربة على ضفتي المجرى، فيما اختفت معالم واضحة لمجرى النهر الذي كان يتعرج بين الصخور الكلسية في المنطقة.

وأكد الناشط البيئي سامر الخطيب، الذي يتابع ملف تلوث الأنهار في الضفة الغربية منذ أكثر من عقد، أن ما يحدث «ليس تنظيفا بأي معيار علمي أو بيئي، بل هو تغيير كامل لطبيعة المكان وإزالة لأي أثر متبقٍ من الحياة النهرية». وأضاف أن الردم بالتراب والحجارة يقضي على ما تبقى من الغطاء النباتي والتربة الطبيعية، ويحول النهر إلى قناة جافة لا قدرة لها على استيعاب مياه الأمطار الشتوية.

وتشير تقديرات أولية لسكان القرية إلى أن كمية الركام التي أُلقيت في المجرى خلال الأسابيع الثلاثة الأولى وحدها تجاوزت 35 ألف متر مكعب، وهو ما يعادل تقريبا حمولة ألف شاحنة كبيرة. وتساءل عدد من الأهالي عن مصدر هذه الكميات الهائلة من الأتربة، وعما إذا كانت قد نُقلت من مواقع أخرى داخل المنطقة أو جُلبت من خارجها، في ظل غياب أي إعلان رسمي عن المشروع أو عن الجهة المسؤولة عنه.

وحاولت الجريدة الاتصال بمكتب البيئة في محافظة نابلس للحصول على توضيح رسمي، غير أن المكتب أحال الأسئلة إلى مكتب المحافظ، الذي طلب بدوره مهلة يومين للرد. ولم يصدر حتى ساعة إعداد هذا التقرير أي تعليق رسمي، فيما قال رئيس مجلس قرية عسكر الجديدة، في اتصال هاتفي، إن المجلس «لم يكن على علم بالتفاصيل الكاملة للأعمال، وإن الأهالي طالبوا منذ أسابيع بإزالة النفايات المتراكمة، لا بإضافة المزيد إليها».

ويخشى سكان المنطقة من أن يؤدي استمرار الردم إلى تفاقم مشكلة الفيضانات في فصل الشتاء، إذ حذر مزارعون من أن المياه ستجد طريقها نحو البيوت والأراضي الزراعية المنخفضة بعد أن فقدت مجراها الطبيعي. وقال أحد المزارعين، الذي يملك بستانا على بعد أقل من 150 مترا من المجرى: «في العام الماضي غمرت المياه نصف أرضي، واليوم يدفنون النهر الذي كان يحميها».

ولم يستبعد الناشط سامر الخطيب أن تكون الأعمال جزءا من مشروع أوسع لتوسيع طريق زراعي أو إقامة منشآت خاصة على ضفاف النهر، مشيرا إلى أن «الطريقة التي يُردم بها المكان لا تشبه أعمال الصيانة العادية، بل تشبه إعادة تشكيل الأرض من جديد». ودعا إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وإلى وقف الأعمال فورا لحين الكشف عن الجهات المسؤولة ومحاسبتها.

## مقتل شاب في مشاجرة عائلية بقرية تل الزعتر الشرقي وتوقيف ثلاثة أشقاء

**الضحية طالب جامعي في السنة الرابعة من دراسته الجامعية**

**الشرطة تغلق الطريق المؤدي إلى القرية وتمنع التجمعات**

**الأهالي يطالبون بتشديد العقوبات على حيازة السلاح الأبيض**

تل الزعتر الشرقي، ٢٢ أيلول: لقي شاب مصرعه وأصيب آخر بجروح خطيرة مساء أمس الأحد إثر مشاجرة عائلية اندلعت في قرية تل الزعتر الشرقي، وسط توتر أمني شديد وإغلاق مؤقت للطريق المؤدي إلى القرية. وقالت مصادر محلية إن المشاجرة وقعت بين أفراد عائلتين على خلفية خلاف قديم حول قطعة أرض، قبل أن تتطور إلى استخدام السلاح الأبيض والعصي.

وأكد مدير شرطة المنطقة الشرقية العقيد فادي منصور الحلبي أن الشرطة تلقت بلاغا عن المشاجرة عند الساعة السابعة والنصف مساء، وأن دورية وصلت إلى المكان خلال دقائق. وقال الحلبي: «عند وصول الدورية وجدنا شابا ملقى على الأرض وقد فارق الحياة، وآخر يعاني من إصابات خطيرة نُقل على الفور إلى مستشفى الرحمة الحكومي، حيث توفي لاحقا متأثرا بجراحه».

وأضاف أن التحقيقات الأولية أظهرت أن المشاجرة بدأت بكلام حاد تطور إلى تبادل الضرب، قبل أن يستخدم أحد المشاركين سكينا في الاعتداء على الضحية. وأشار إلى أن ثلاثة أشقاء من العائلة المتورطة في الشجار جرى توقيفهم للتحقيق، فيما لا تزال السكين المستخدمة في الجريمة قيد البحث.

وشهدت القرية حالة من الغضب والحزن الشديدين بعد انتشار خبر وفاة الشاب، الذي كان طالبا في السنة الرابعة من دراسته الجامعية. وتجمع عشرات من أقارب الطرفين أمام مدخل القرية، ما دفع الشرطة إلى إغلاق الطريق المؤدي إليها لمدة ساعتين تقريبا، قبل أن يُعاد فتحه تحت إشراف أمني مشدد.

وقال مختار القرية الحاج سليمان أبو رحمة الزعتر في تصريح للجريدة: «نحن عائلة واحدة في النهاية، والدم الذي سال اليوم سيبقى وصمة عار على الجميع إن لم نتحرك بحكمة». ودعا إلى تشكيل لجنة صلح عشائرية تضم وجهاء من العائلتين، محذرا من أن أي ثأر قد يجر القرية إلى دوامة عنف لا تُحمد عقباها.

من جهته، أعلن رئيس بلدية تل الزعتر الشرقي، المهندس رامي عبد الكريم الطحان، عن تعليق الدوام في المدارس الواقعة على مقربة من مكان الحادث يوم الاثنين، وذلك «حفاظا على سلامة الطلاب وتجنبا لأي توتر إضافي». وأكد أن البلدية ستتكفل بتكاليف علاج المصابين وبمصاريف الجنازة.

وتأتي هذه الحادثة بعد أسابيع قليلة من توقيع اتفاق هدنة بين عائلتين أخريين في بلدة عين الصفصاف المجاورة، بعد نزاع دموي استمر أكثر من عامين. ويرى مراقبون محليون أن تكرار مثل هذه المشاجرات يعكس هشاشة الاتفاقات العشائرية في غياب حلول قانونية حاسمة لقضايا الأراضي والحدود.

وطالب عدد من الأهالي الجهات الأمنية بتشديد الرقابة على نقاط التفتيش المحيطة بالقرية، ومنع حمل السلاح الأبيض في الأماكن العامة، مؤكدين أن الشجار لم يكن ليتحول إلى مأساة لو لم يكن السكين متوفرا في متناول اليد. وقال أحدهم: «كنا نعرف أن الخلاف قديم، لكن أحدا لم يتوقع أن ينتهي بهذه الطريقة المأساوية».

وتواصل الشرطة تحقيقاتها في القضية، وقد أعلنت أنها ستستمع إلى شهادة أكثر من 14 شخصا ممن كانوا في مكان الحادث أو بالقرب منه. ومن المقرر أن تُعرض نتائج التحقيق الأولية على النيابة العامة في مدينة الزيتونة خلال أسبوع، في انتظار قرار بشأن لائحة الاتهام.

## مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2018 بعجز قدره 4 ملايين دينار

**تخصيص 24 مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه**

**رفع رسوم النفايات على المحال التجارية بنسبة 15 في المئة**

**رئيس البلدية: الموازنة واقعية ولا تعتمد على الاقتراض**

الزيتونة، 4 كانون الثاني: صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء أمس الثلاثاء على موازنة العام المالي 2018، التي بلغ حجمها الإجمالي 96 مليون دينار، مقابل 92 مليون دينار في موازنة العام الماضي. وصوت لصالح الموازنة 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت. وتأتي الموازنة الجديدة في ظل تراجع الإيرادات المحلية بنحو 3 ملايين دينار مقارنة بالعام 2017، بسبب انخفاض عائدات رسوم الأبنية والمخالفات.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل سليم الحوراني في كلمته أمام المجلس إن «الموازنة واقعية ولا تعتمد على الاقتراض، بل على ترشيد النفقات وتحسين الجباية». وأضاف أن البلدية ستعتمد على تحصيل المتأخرات المتراكمة منذ سنوات، والتي تقدر بنحو 12 مليون دينار، عبر حملة خاصة تبدأ في شهر آذار المقبل. وأكد أن أي مشروع لم يُدرج في الموازنة لن يُنفذ إلا بعد توفير تمويله بالكامل.

وخصصت الموازنة مبلغ 24 مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه، وهو أعلى رقم في تاريخ البلدية. كما رصد مبلغ 7 ملايين دينار لتعبيد الطرق وصيانة الجسور، و5 ملايين دينار لمشاريع الإنارة وتركيب كاميرات المراقبة. وقال الحوراني إن «شبكة المياه القديمة تسبب خسائر كبيرة بسبب التسرب، ولا يمكننا الاستمرار في ضخ المياه دون معالجة هذه المشكلة».

في المقابل، رفعت الموازنة رسوم النفايات على المحال التجارية والمطاعم بنسبة 15 في المئة، بينما أبقت على الرسوم المنزلية دون تغيير. وبرر الحوراني القرار بأن «المحال التجارية تنتج أضعاف ما تنتجه المنازل، ومن العدل أن يتحمل من يربح أكثر العبء الأكبر». وأشار إلى أن البلدية ستوزع 3 حاويات إضافية في شارع الميناء وسوق الخضار.

وشهدت الجلسة نقاشا حادا بين الأعضاء حول آلية توزيع المشاريع على الأحياء، حيث اتهم عضو المجلس عن حي الرمال فادي كنعان الموازنة بأنها «تتجاهل الأحياء الشرقية التي تعاني من تدهور البنية التحتية منذ سنوات». وردّ الحوراني بأن 40 في المئة من مشاريع الصرف الصحي ستنفذ في حي الرمال وحده، وأن الخطة تشمل جميع الأحياء دون استثناء.

وتضمنت الموازنة زيادة مخصصات الدعم الاجتماعي بنسبة 10 في المئة، لتصل إلى 3.5 مليون دينار، تشمل مساعدات للأسر المحتاجة ومنحا دراسية لـ 200 طالب جامعي. كما خصص مبلغ 1.2 مليون دينار لتشجير الشوارع وإنشاء حدائق عامة جديدة في منطقة تل الزيتونة الشرقي. وأكد الحوراني أن «الأشجار ليست رفاهية، بل ضرورة في مدينة تعاني من ارتفاع درجات الحرارة صيفا».

وأعلن رئيس البلدية أن الموازنة ستخضع لمراجعة ربع سنوية، وأن أي انحراف يتجاوز 10 في المئة عن التقديرات سيعرض على المجلس للمساءلة. وقال: «لن نسمح بأن تتحول الموازنة إلى وثيقة على الورق، سنحاسب أنفسنا قبل أن يحاسبنا الناس». وتأتي هذه التصريحات في ظل توقعات بانتخابات بلدية في أيار 2018، ما يجعل الموازنة اختبارا سياسيا للمجلس الحالي